

التنمية السياحية المستدامة بديل فعال لدعم الاقتصاد الجزائري

Sustainable tourism development is an effective alternative to support the Algerian economy

تاريخ الارسال 2019/02/23 تاريخ القبول 2019/09/28 تاريخ النشر 2019/12/07

عامر هني طالب دكتوراه

قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

henni99ameur@hotmail.com

ابراهيم فريد، أستاذ محاضراً

- جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

Bradchafarid80@yahoo.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى إبراز الدور الفعال للتنمية السياحية المستدامة في تعزيز الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال مساهمتها في تحصيل إيرادات ضخمة من شأنها إنعاش الخزينة العمومية بشكل مستدام، هذا من جهة ومن جهة أخرى دفع وتيرة التنمية الاقتصادية بصفة خاصة والتنمية الشاملة بصفة عامة، بحيث نتعرف أولاً على مقومات القطاع السياحي الجزائري وما يقابله من معوقات، ثم اقتراح أهم الآليات التنموية والتطويرية التي يراها الباحثون الأكاديميون، وبالأخص المتخصصين في علم الاقتصاد الأنسب والأجدر لتحقيق ذلك، لأنّ بإمكان هذا القطاع أن يحقق للدولة ما لم يحققه الريع البترولي على غرار دول العالم المتقدم.

الكلمات المفتاحية: التنمية السياحية المستدامة، الاقتصاد السياحي الجزائري، الحكومة الالكترونية، الثقافة السياحية، التسويق السياحي، الاستثمار السياحي.

Abstract

The objective of this study is to highlight the effective role of sustainable tourism development in the promotion of the economy in Algeria through its contribution to the collection of huge revenues that will revive the public treasury in a sustainable manner, and to accelerate the pace of economic development in general and overall development in general. And then to propose the most important development and development mechanisms that academic researchers see, especially specialists in economics and the most appropriate and successful to achieve it.

Keywords: tourism development sustainable, Algerian tourism economy, e-government, tourism culture, tourism marketing, tourism investment.

مقدمة

اتجهت الجزائر في السنوات الأخيرة الى الاهتمام أكثر بقطاع السياحة لما يكتسبه هذا القطاع من أهمية كبيرة، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة التي تعيشها العديد من دول العالم، بحيث تمتلك الجزائر مقومات سياحية ضخمة تؤهلها بحق لأن تكون دولة سياحية بامتياز وبصورة مستدامة، مثل مصر والأردن والمغرب وتونس، وقد تنوعت هذه المقومات بين ما هي طبيعية كالتباين الجغرافي والمناخي (شريط ساحلي طويل، جبال، صحراء، سهول، هضاب، غابات...)، ومقومات متعددة للاستجمام والراحة كالحمامات المعدنية والحضائر الوطنية، كجرجرة، الشريعة والقالبة، هذا دون أن ننسى المقومات الأثرية و التاريخية (تاسيلي، حي القصبة، قصر ميزاب بغرداية، تيمقاد، قلعة بني حماد، مدينة جميلة، آثار شرشال، قلعة بني حماد مسجد كتشاوة والمتحف الوطني بالعاصمة... وغيرها كثير).

لكن رغم توفر الجزائر على هذه المقومات والإمكانيات السياحية الهائلة إلا أن قطاع السياحة مازال يعاني من ضعف كبير في إيراداته بسبب العديد من المعوقات المختلفة (القانونية، السياسية، الخدمية، الاقتصادية، الاجتماعية، مالية...)، ولعل من بين تلك المشاكل التي نذكرها على سبيل المثال لا الحصر: ضعف نوعية الخدمات السياحية، فندقية ضعيفة جدا، وفوق كل هذا أنها مكلفة وذات نوعية رديئة، ضعف نوعية وربما انعدام وسائل النقل، ضعف أداء وخدمات الوكالات السياحية و الأسفار، ضعف تكنولوجيا الاعلام والاتصال وشبكات التواصل في الخدمات السياحية، سوء التسيير، غياب منظومة خاصة بالأمن السياحي، غياب التجارة الالكترونية في المجال السياحي... الخ.

إننا حينما نقارن سياساتنا السياحية، ولا مجال للمقارنة طبعا مع مختلف السياسات العالمية المتبعة في هذا المجال، ذلك لأنه سوف نجد أنفسنا صراحة في مراتب غير مشرفة، فمثلا عدم التواجد حتى في 100 مرتبة عالميا، هذا ما يدل على أنّ هذا القطاع قد تراجع حتى عن المستوى الذي كان عليه في فترة السبعينيات والثمانينيات، بل في الستينات أين كانت السينما الغربية تصور أفلاما في الجزائر وبالتحديد في شلالات بوسعادة، ولعل الغريب في الأمر أنّ أنه في سنة 1928 زار الجزائر وهي تحت الاحتلال الفرنسي أكثر من مليون سائح أوروبي، ولهذا فحسب اخر التقديرات والتصنيفات المؤسفة فقد احتلت الجزائر المرتبة 118 عالميا في مجال السياحة، المرتبة 111 في مجال التجارة

الإلكترونية... الخ، ثم بعد كل هذا نتساءل هل هناك مشاكل في قطاع السياحة. أو هل لدينا قطاع سياحي.

عطفا على ما تقدم نطرح الإشكالية البحثية الموجهة لمسار الدراسة وهي كما يلي: كيف يمكن لمقاربة التنمية السياحية المستدامة المساهمة في دعم وتقوية الاقتصاد الجزائري؟
محاور الدراسة:

من خلال هذا المقال سوف نتطرق إلى معالجة المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم التنمية السياحية المستدامة

المحور الثاني: مقومات التنمية السياحية المستدامة وتحدياتها على الاقتصاد في الجزائر

المحور الثالث: آليات التنمية السياحية المستدامة والاستثمار فيها لدعم وترقية الاقتصاد في الجزائر

المحور الأول: مفهوم التنمية السياحية المستدامة

لقد عرف مصطلح التنمية لاسيما التنمية المستدامة اهتماما واسعا بين الباحثين الأكاديميين والخبراء الممارسين لصنع السياسات العامة في الدولة، ذلك لأنّ التنمية بصفة عامة تشمل كل قطاعات ومجالات السياسات الحكومية؛ صحة، تعليم، سكن، أمن، صناعة، زراعة، سياحة... الخ، وبالتالي فإنّ كل قطاع من هذه القطاعات على اختلاف أهميته كل واحد منها على الآخر، إلا أنّ عنصر الاستدامة والتفكير في الأجيال اللاحقة وحققها في التنمية لا بد من أن يكون من الأولويات القصوى عند تسطير أو رسم أي سياسة عامة، وكذلك بالنسبة لموضوع هذه الدراسة المتعلق بقطاع السياحة، فلا بد أن تتبنى الدول سياسة اقتصادية قوية بعيدة عن الريع البترولي، لكنها قبل كل هذا أن تكون مستدامة وذات أجل طويل مع شمولها لمجموع أفراد المجتمع وليس لطبقة أو طائفة بعينها.

أولا: تعريف السياحة

- لقد عرفت المنظمة العالمية للسياحة مصطلح السياحة عام 2008 بأنها: ظاهرة اجتماعية وثقافية واقتصادية مرتبطة بانتقال الأشخاص خارج محل إقامتهم المعتاد، قصد المتعة أي طلبا للترفيه والاستجمام والراحة والاستكشاف، وقد تتضمن أنشطة السائح معاملات تسويقية معتادة أو غير معتادة لكن بشكل (درجة) أكبر، بحيث تتمثل مظاهر التسويق في التحضير للرحلة معنويا وماديا بوصفهم مستهلكين، ويترتب على السياحة آثار اقتصادية وبيئية وطبيعية يستفيد منها السكان المحليين والسياح والدولة المضييفة.¹ فهي عملية يستفيد منها الجميع.

- أما المؤتمر الدولي الذي عقد في بريطانيا عام 1987 تحت رعاية الاتحاد الدولي لخبراء السياحة العالميين وجمعية السياحة في بريطانيا فقد عرفها كالتالي: هي عبارة عن أنشطة يقوم بها الشخص خارج نطاق محل اقامته وربما تشمل الإقامة الليلية بعيد عن منزله أو أين يقيم.²

- بينما عرفها الدكتور صالح عبد الوهاب: على أنها ظاهرة اجتماعية تتولد عن انتقال او سفر الاشخاص من محل اقامتهم المعتادة الى أماكن أخرى داخل دولهم وتسمى هذه بالسياحة الداخلية، او خارج حدود دولتهم وتسمى هذه بالسياحة الدولية، كما وصفها أيضا بأنها ظاهرة إنسانية تتصل بالعالم الخارجي. ويرى كذلك أن السياحة هي تغيير مظهر من مظاهر تغير السائح في حياته لأنه يترك مؤقتا محل اقامته المعتادة ليس بهدف العمل او الهجرة وإنما يفعل ذلك هروبا من بيئته الاجتماعية أو المحيط الذي يعيش فيه من اجل تجديد نفسيته وإعادة بناء توازنه العقلي والعاطفي.³

كما يمكن تعريف السياحة على أنها: عملية أو نشاط مادي ومعنوي تنفق فيه الاموال حينما يسافر الفرد خارج مقر سكنه الحالي بهدف الترفيه والاستكشاف وتغيير البيئة المعتادة مؤقتا لكسر الروتين والتمتع بسبل الراحة والاستجمام وقد تكون الأماكن السياحية المقصودة داخل او خارج الوطن وقد تكون مناطق طبيعية كالصحاري والغابات والبحار والجبال أو أماكن ترفيهية كالحدايق والمساح والمركبات الرياضية والمباني والمراكز التجارية، أو معالم اثرية كالقصور والمتاحف والمدن والقلاع الاثرية لحضارات سابقة.

ثانيا: تعريف التنمية السياحية المستدامة

التنمية السياحية المستدامة: هي مجموعة الاجراءات والتدابير التي تقوم بها الحكومة بغية جلب أكبر عدد من المتعاملين الجدد في المجال السياحي وتوفير الحماية للسياح المعتادين وجعلهم أكثر وفاء للسياحة الوطنية.⁴

- وتعرف كذلك بأنها: تنمية يبدأ في تنفيذها بعد إعداد التخطيط المتكامل والشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدولة ككل أو في أقاليم تشتمل على مقومات التنمية السياحية طبيعية وحضارية.⁵

- وعرف الاتحاد الاوربي للبيئة والمتنزهات القومية عام 1993 التنمية السياحية المستدامة هي نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية، فالتنمية السياحية المستدامة هي تلك التنمية التي تشبع حاجيات السياح والمجتمعات الضعيفة وضمان

استفادة الأجيال اللاحقة، بالإضافة الى دورها الهام في ادارة الموارد المختلفة بأسلوب يحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والجمالية، مع المحافظة على الثقافة المحلية الاصلية للمجتمع، واستمرار عملية تنمية وتطوير القطاع السياحي.⁶

- وفي تعريف اخر التنمية السياحية المستدامة: هي التنمية التي تلي احتياجات السياح المتمثلة في توفير المواقع المضييفة الكافية بشكل مستدام، من خلال وضع قواعد عامة لإدارة الموارد المختلفة من أجل توفير كل المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف تنمية وترقية قطاع السياحة، وتقديم خدمات سياحية ذات جودة ترضي السياح، مع ضرورة تحقيق التكامل في كل الامكانيات الثقافية والبيئية. كما هي السياحة التي تنمو بسرعة ووفق الامكانيات المادية المتوفرة، بهدف تلبية حاجيات المجتمع المحلي وتطوير السياحة باعتبارها استثمار جديد مريح يراعي ويحافظ على حقوق الأجيال اللاحقة.⁷

ويمكن أن نعرف التنمية السياحية المستدامة بأنها عملية تنموية وتطويرية لقطاع السياحة من خلال تمكينه ورفع قدراته الانتاجية بإدخال أساليب ووسائل عصرية جديدة وأكثر حداثة وتحسين ما هو قائم فعلا أو موجود من قبل من مكونات القطاع السياحي، والتي من شأنها أن تساهم بشكل فعال في رفع كفاءة ومهارة الموارد البشرية والمادية (المؤسسات والمعالم وكل المظاهر المادية الخاصة به)، بحيث يصبح قطاع انتاجي بشكل مستمر (دائم) وبالجودة المطلوبة، بالإضافة الى علاج مشاكله المختلفة، وكل هذا بهدف رفع النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، مما يساهم ذلك في تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة.

ثالثا: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتنمية السياحية المستدامة

تظهر لنا الأهمية الاقتصادية على التنمية السياحية أكثر على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية، فهو احسن نموذج باعتباره الرائد والأول في العالم، بحيث تلعب السياحة دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية الأمريكية، وهي وجهة سياحية في العالم، فقد حققت عام 2012 عائدا سياحيا قدر ب 126.2 مليار دولار مقارنة مع حجم الانفاق في قطاع السياحة في العالم 919 مليار دولار عام 2010 فهو عائد عظيم وكبير جدا للخزانة العامة الأمريكية، وتظهر أهم اثار السياحة على الاقتصاد الوطني لأي دولة في جوانب عديدة أهمها: (ميزان المدفوعات، التشغيل، المستوى العام للأسعار، تنشيط حركة المبيعات، تنشيط الاستثمارات الوطنية والأجنبية).⁸

وتتمثل الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتنمية السياحية فيما يلي:⁹

- المساهمة الكبيرة في زيادة إيرادات الدولة وجلب العملة الصعبة.
- تساعد السياحة على خلق مناصب شغل والتخفيف من حدة البطالة، من خلال التوسع في إنشاء المشاريع السياحية والمشاريع ذات العلاقة بها.
- رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للمواطن.
- التطور المستمر لقطاع السياحة من شأنه أن يساهم في دفع عجلة التنمية.
- إنشاء المساحات الخضراء بشكل كبير والمسطحات المائية، وبالتالي سيساهم ذلك في دعم القطاع الصحي والتخفيف من التلوث البيئي.
- توفر السياحة سبل الرفاهية والترفيه والراحة والاستجمام للمواطن وكذا الاحتكاك الثقافي مع السواح الأجانب.

-يكتسب بها المواطن ثقافة المحافظة على الأماكن والمعالم السياحية الطبيعية والثروة.
-ترقية وتطوير النشاط السياحي ينعش النشاط التجاري، بحيث يتم ذلك من خلال ما يشتره السياح من منتجات و سلع محلية مما يساهم ذلك في انعاش الاقتصاد الوطني، وتوفير مناصب الشغل وتحقيق مداخيل كبيرة لخزينة الدولة.

-تنمية الثقافة بين الشعوب، خاصة تعلم اللغات الأجنبية والتعرف على ثقافات المجتمعات الأخرى.
أضف الى الأهمية والفوائد السابقة مساهمة التنمية السياحية في رفع صادرات الجزائر، باعتبار ان قطاع السياحة من خلال ما ينتجه من سلع خدمات سيؤثر في بقية القطاعات وفي الاقتصاد الوطني، فكلما تم دفع وتيرة التنمية السياحية كلما ارتفع الطلب على السلع والخدمات السياحية محليا ودوليا، مما يساهم في ارتفاع حجم النمو الاقتصادي.¹⁰

رابعاً: سبل وآليات تحقيق التنمية السياحية المستدامة

يمكن تعزيز التنمية السياحية المستدامة من خلال معالجة النقاط التالية:¹¹

- اختيار الأماكن والمناطق المناسبة لإنشاء المشاريع السياحية، للحصول على أكبر عائد وبأقل تكلفة، شرط أن تكون هذه المشاريع صديقة للبيئة أي أقل تلويث لها.

-جذب الاستثمارات لتشيد البنى التحتية باعتبارها عنصر أساسي لتطوير السياحة، وبالأخص توفير خدمات النقل المثلى لتسهيل النشاطات السياحية مثل تنقل السواح عبر كامل التراب الوطني بشكل مريح للوصول والتعرف على مختلف الأماكن السياحية والمعالم الاثرية.

-لتطوير وترقية النشاط السياحي لا بد من تحقيق تعاون فعال بين المؤسسات العمومية في كل القطاعات.

-بما أن المورد البشري هو المحرك الرئيسي للسياحة يتطلب من الحكومة الاهتمام بعملية التعليم والتدريب، بغية رفع كفاءته مما يساهم في تحقيق جودة الخدمات السياحية.

-توعية أفراد المجتمع بمدى أهمية السياحة على وطنهم من خلال برامج اعلامية تبرز فيها ذلك.

-واجب تقديم خدمات سياحية ذات جودة عالية، وذلك لضمان عودة السياح مرات أخرى، بل وقيامهم بعملية اشهار مجاني للمادة السياحية في الجزائر.

-خلق مراكز حضارية جديدة والعمل على توسيع المساحة العمرانية المشجعة على السياحة.

-الاعتماد على المستثمرين الجادين والمناسبين في قطاع السياحة.

-التخطيط العلمي السليم والاستغلال الامثل والعقلاني للموارد الطبيعية والبشرية والحفاظ على البيئة.

المحور الثاني: مقومات التنمية السياحية المستدامة وتحدياتها على الاقتصاد الجزائري

بطبيعة الحال للوصول الى تحقيق وتجسيد فكرة التنمية السياحية المستدامة لابد من الارتكاز على مجموعة من المقومات التي تتعدد بين مقومات استراتيجية وطبيعية وتاريخية أثرية ثقافية، بنى تحتية... الخ، وكذلك لا تستقيم هذه المقومات دون تأثير أو طرح مجموعة من التحديات أو المعوقات التي تعترض تلك المقومات السالفة الذكر هذا من جهة، ومن جهة أخرى مدى تأثيرها على الاقتصاد إما بزيادة قوته في حال الاهتمام بتلك المقومات ودعمها أو بإضعافه عن طريق عكس المعادلة.

أولاً: مقومات التنمية السياحية المستدامة وأثرها على الاقتصاد الجزائري

فيما يلي سوف نتطرق من خلال هذا العنصر من عناصر الدراسة الى مجموعة مقومات التنمية السياحية المستدامة وهي كما يلي:

أ- المقومات الاستراتيجية للتنمية السياحية المستدامة لبناء الاقتصاد

تتمثل أهم هذه المقومات فيما يلي:¹²

- تنوع كبير في الموارد السياحية (الطبيعية، العمرانية، الاثرية).
- اصالة موقعها الجغرافي الذي يقع بالقرب من الاسواق المستهدفة نسبيا محليا ودوليا.
- تتوسط الجزائر منطقة المتوسط، وهي أنشط منطقة سياحية في العالم حسب تقرير صادر عن منظمة السياحة العالمية.
- التنوع العرقي والثقافي وكثرة التبادل الثقافي والتسهيلات اللغوية.
- مناخ معتدل ومتنوع وتباين جغرافي (بحر، تل، سهوب، صحراء، جبال).
- كما يطلق عليها باسم بوابة إفريقيا وصحراء المغرب العربي العظمى.
- ويدخل كذلك ضمن المقومات الاستراتيجية المخططات الحكومية الجادة لترقية قطاع السياحة، خاصة المخطط التوجيهي الذي وضعتة الحكومة الجزائرية بغية تهيئة السياحة وترقيتها وفق افاق عام 2025 (S.D.A.T)، ويسعى هذا المخطط الى تحقيق الأهداف التالية:¹³
- ترقية وتطوير اقتصاد بديل للمحروقات.
- العمل على تحقيق التوازنات الكبرى بين القطاعات الحكومية وتنشيطها.
- التوفيق بطريقة مستدامة بين ترقية السياحة والبيئة.
- تثمين الإرث الثقافي، التاريخي، الطبيعي، الديني.
- تثمين صورة الجزائر بين دول العالم.

ب- المقومات الطبيعية لبناء التنمية السياحية المستدامة

- سياحة الاستجمام الساحلية: يتمثل في المنتج السياحي الساحلي (ساحل البحر الأبيض المتوسط) المتميز، فالجزائر تمتلك شواطئ كثيرة على امتداد شريط ساحلي يقدر ب 1200 كلم، رغم أن فيها شواطئ جذابة غير مستغلة، بالإضافة الى العديد من الشعاب المرجانية الخلافة والمغرية للسياح المحليين والأجانب لممارسة رياضة الغطس والاستكشاف.
- سياحة صحراوية: وتحدث من خلال الحضائر الصحراوية، خاصة في الهقار والطاسيلي (لوحات أو رسومات وكتابات بدائية)، وغرداية (وادي ميزاب)، حيث تقام الرحلات والجولات في الواحات والقلاع وطريق القصور، فالسياحة الصحراوية بالجزائر الأكثر تميزا في العالم وقبله للسياح الأجانب.¹⁴

- الحضائر السياحية: تمتلك الجزائر 11 حظيرة سياحية وطنية وهي: الحظيرة الوطنية بالقالة، حظيرة جرجرة، الحظيرة الوطنية بالشرية...¹⁵

-الحمامات المعدنية الساخنة التي تعد قبلة وتلقى اهتمام كبير لدى السياح المحليين والأجانب، قصد العلاج بها من أمراض عديدة، خاصة داء الروماتيزم، الجلد، العظام والمفاصل.

ج- المقومات التاريخية والأثرية لبناء التنمية السياحية المستدامة

تمتلك الجزائر أثارا تاريخية كثيرة ومتنوعة من معالم اثرية ومتاحف ووثائق تاريخية، والتي تتميز بها الجزائر وتنفرد بها، فقد شهدت على حضارات عظيمة متعاقبة او قامت بها، بداية من الحضارة الامازيغية ثم الفينيقية الى الرومانية وبعدها البيزنطية وآخرها الاسلامية والعثمانية، والتي فرضت نفسها في التاريخ وبين جميع حضارات العالم، بحيث تزخر الجزائر بأكثر من ثلاثمائة موقع ومعلم تاريخي وحضاري، منها ما تم ادراجه ضمن التراث العالمي من قبل لجنة التراث العالمي في اليونسكو، وقد تكون هذه المواقع طبيعية كالغابات او من صنع الانسان كالمباني والمدن.¹⁶ ومن بين اهم المعالم الاثرية في الجزائر المصنفة من قبل منظمة اليونسكو نذكر التالي: تيمقاد، جميلة، الطاسيلي، قلعة بني حماد، قصر ميزاب، القصبة)، بالإضافة الى المنصورة وقصر المشور بولاية بتلمسان والمساجد العتيقة مثل مسجد كتشاوة، وكذا الزوايا، والبني السياحية التي شيدت في عهد الاحتلال الفرنسي كالسجون والأماكن والأسلحة والوسائل الحربية.¹⁷

د- المقومات الثقافية لبناء التنمية السياحية المستدامة

تمثل المقومات الثقافية في التراث الشعبي الجزائري المكون من قيم المجتمع (عادات، تقاليد، صناعات تقليدية، فنون، طبوع غنائية...) موزعة في مختلف مناطق الوطن، مثل المتعلقة منها بصناعة الزرابي والحلي والزخرف والفخار والنحاس واللباس التقليدي المتنوع، ونظرا لأهمية هذه الصناعات سعت وبادرت وزارة الثقافة الى الاهتمام بترقيتها لدعم النمو الاقتصادي. ويبرز هذا التراث الثقافي ايضا في الأعياد والمواسم المناسبات المتعددة، أضف الى ذلك أعياد الفاكهة والأزياء المختلفة، بالإضافة الى المتاحف الوطنية نذكر منها: المتحف الوطني برياض الفتح بالعاصمة والمتحف الوطني للفنون الجميلة بالحامة والمتحف الوطني للفنون الشعبية بالقصبة، متحف سيرتا بقسنطينة، متحف

¹⁹ تيمقاد...

و- مقومات البنية التحتية لبناء التنمية السياحية المستدامة

والمتمثلة بالدرجة الأولى في قطاع النقل، بحيث تحتوي الجزائر على وسائل وطرق مواصلات معتبرة، الطرق والشبكات البرية (طرق، سكك حديدية...)، فهي الأكثر كثافة في إفريقيا، فقد قدر طولها ب 112.696 كلم من الطرق، ويبلغ طول شبكة السكك الحديدية في الجزائر 4272 كلم، بالإضافة الى السكك الكهربائية (الطرامواي، الميترو)، اما النقل الجوي فقد تم تطوير القاعدة الجوية الجزائرية بإنفاق ميزانية تقدر ب 60 مليار دينار لتجديد الأسطول الجوي في الفترة الممتدة من 2013 الى 2017، وتمتلك الجزائر 40 ميناء منها 11 ميناء مخصصة للصيد والتجارة، ومنائين للمحروقات (سكيكدة، أرزيو).²⁰

اضف الى ذلك مقومات متعلقة بالخدمات الفندقية والبنكية والاتصالات المقبولة نوعا ما، لكنها تحتاج الى تحسين جودتها نحو الافضل لتكون لها طاقة استيعابية كافية لعدد السياح الذي يزداد عام بعد عام بسبب خروج الجزائر من أزمتها الأمنية واللااستقرار.

ثانيا: تحديات التنمية السياحية المستدامة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري

تعاني عملية التنمية السياحية في الجزائر، وكغيرها من دول العالم النامي خاصة الافريقية منها، من معوقات عديدة لم تستطع الحكومات المتعاقبة ايجاد حلول لها، مع ضعف السياسات العامة في المجال السياحي والتي ترجع الى هاته المعوقات التي سنذكرها على الشكل الاتي:²¹

أ- غياب النظرة الجيدة اللازمة لترويج المنتجات السياحية الجزائرية: وذلك يتضح من خلال الخدمات السياحية المتردية التي تقدمها مختلف الفنادق والوكالات السياحية والاسفار للسائح الأجنبي والمحلي، وهو الامر الذي يساهم الى حد كبير في هروب الكثير من السواح الى وجهات أخرى أكثر مصداقية، وبالتالي هذا ما ينعكس سلبا على مسألة الترويج السياحي لهؤلاء السواح الذين تلقوا معاملة غير مقبولة من طرف المؤسسات السياحية الجزائرية. وربما الاحصائية الأخيرة لمؤشر السياحة العالمي التي تصنف الجزائر في المرتبة 118 عالميا و19 أفريقيا أكبر دليل على صحة ما تقدمنا به.

وجود الكثير من المواقع والوجهات السياحية العذراء في الجزائر من غير صيانة، والتي لم تكتشف بعد من طرف الوكالات السياحية، وهي خارج اهتمام الشركات التسويقية في الجانب السياحي، فمثلا العديد كمن المواقع الاثرية مازالت دون استغلال والمسارح الرومانية، القلاع الاسلامية والحصون، الحمامات، السدود والسياحة المائية والرياضات وغيرها، مما أدى الى إهدار الكثير من المداخل.

. صعوبة الحصول على العقارات المناسبة لإقامة المشاريع الفندقية والسياحية نتيجة العراقيل البيروقراطية، التي تؤدي الى هروب المستثمرين وهروب رأسمال الاجنبي الى دول وبلدان اخرى. ارتفاع الضريبة المفروضة على الفنادق والانشطة السياحية الاخرى بالإضافة الى عدم التحديد الدقيق للمناطق ذات التوسع السياحي.

. غياب مواد سياحية مثيرة للجاذبية بشكل متميز ، طبعاً في كل مرحلة من المراحل التي تعرفها عملية التطور والتقدم السياحي في العالم، تظهر الى الوجود طلبات جديدة لدى السائح الذي يهتم كثيراً بالتفاصيل الدقيقة في الجانب السياحي، ولهذا فغنّ هذا الامر مشاهد بشكل واضح جدا عبر اهتمام السائح المعاصر بتصفح كل العروض المقدمة من طرف الدول حول الخدمات السياحية (الفنادق، النقل ، الاطعام، الامن ، التكنولوجيا...الخ)

. غياب المشورة والمشاركة الفعالة بين مختلف الفاعلين في القطاع السياحي ولعل الملاحظ على هذا الجانب من الدراسة، أنّ المسؤول الجزائري في الجانب السياحي وغيره، منغلّق على ذاته، وبصفة عامة فالكثير مازال يعتقد بانه الاعرف والاعلم بكل شيء وغيره لا يعلم شيئاً وفق منظور فكري احادي منغلّق على الذات.

ب. غياب المؤتمرات العلمية في الجانب السياحي: وهذه أمور توطد العلاقات والشراكات بين الدول والمستثمرين في هذا المجال، فالعديد من من المؤسسات السياحية في الجزائر تفتقد الى التحكم في التقنيات الجديدة للسوق بالنسبة القطاع السياحي وكذلك صعوبة ال التأهيل ومهنية المستخدمين وغياب مخطط للتكوين المستمر ، وعدم وجود تنظيم لوكالات الاسفار وميثاق يحكم المهنة، لأنه كما هو معلوم فإنّ العديد من القوانين الخاصة بالمنشآت السياحية والفندقية لا تستجيب للتطورات التشريعية العالمية التي تسمح بتطبيق وإدخال العصرية على قطاع الاستثمار والاستغلال السياحي.

ب . ضعف نوعية المنتج السياحي الجزائري: لأنّ اكبر خطأ استراتيجي يمكن أن يرتكبه القائم بأمرور السياحة على أي مستوى من المستويات هو اعتقاده أنّ السواح هم متسولون عنده ، وهذا ما يدفع به لى الاعتقاد بأنّ أي خدمة تقدم لهم خارج السقف الذي يأويهم هو في حد ذاته جنة ما بعدها جنة، ولذلك فإنّ الكثير من الفنادق لا يهتم بالنظافة ولا الصيانة وفوق كل هذا وذاك ارتفاع الاسعار في مقابل غياب معظم معايير الجودة، بالإضافة الى هذا فإنّ الخدمات الفندقية في الغالب جد ضعيفة

إن لم نقل أنها خارج المعايير، هذا دون الحديث عن مسألة الاستقبال السيء الذي إن دل على شيء فإنما يدل على غياب برامج التكوين في العلاقات العامة وتسويق صورة المؤسسات السياحية. ضعف نوعية الخدمات السياحية وافتقار العديد من المناطق السياحية المهمة الى الخدمات النقل المتنوعة ، وهذا راجع لغياب المطارات الدولية وسوء الربط الجوي باتجاه الجنوب والطرق المتهترئة وغياب القطارات ، وفوق كل هذا وذاك انتشار هياكل الايواء هشة وقديمة وغير مجهزة بالتكييف مع ارتفاع الاسعار ، وذلك لأن 10 بالمائة من الفنادق فقط من الفنادق الجزائرية تتميز بمعايير دولية، اما باقي المؤسسات الفندقية فهي خارج التصنيف، ولذلك كيف يمكننا التحدث عن تطور القطاع السياحي.

. أيضا هناك عدم كفاية في وسائل وخدمات النقل، وقدمها حيث أنّ الكثير من الفنادق لا تتوفر على خدمات النقل من المطار الى الفندق ومن الفندق الى مختلف المواقع والاماكن السياسية حتى يسهل الأمر على السائح من مهمة البحث عن وسائل النقل زائد نقطة الامان الذي يمكن أن يشعر به السائح في حال توفر كل شيء أمامه .

ج . ضعف أداء وكالات الاسعار والرحلات: خاصة في كيفية الوصول الى إقناع الزبون أو السائح بالمنتوج والخدمات المعروضة فالكثير من وكالات السفر للأسف الشديد لا تلتزم بالوعود التي تقطعها للعملاء.

د . ضعف تكنولوجيا الاعلام والاتصال في قطاع السياحة:

إنّ مختلف العروض العالمية التي تعرضها الفنادق ووكالات السفر والسياحة والاسفار تمتلك إمكانيات تكنولوجية واتصالية كبيرة جدا، سواء من حيث توفير المواقع الالكترونية الاشهارية ، وسهولة عمليات الحجز الالكتروني والتحويلات المالية السلسة، بالإضافة الى عرض قائمة جد متطورة عن مختلف الخدمات كالانترنت والتواصل الاجتماعي ، وعلى هذا فإنّ مسألة ضعف تدفق الانترنت أصبحت عبارة عن خدمة في غاية من الأهمية ، ولذلك فإنّ السائح اليوم أصبح في غاية الصعوبة من حيث الرضى . أيضا لابد من توفير خدمات الحكومة الالكترونية والذكية والتي تبقى شبه غائبة ففي الوقت الذي وصلت إليه مختلف عواصم العالم كباريس وأبو ظبي ودبي والرياض الى الحكومة الذكية أين أصبحت الخدمات فيها تقدم بشكل أكثر تقدما وتطورا .

ه: خدمات مالية وتسيير وتنظيم غير متكيف مع القطاع

بنوك وخدمات مالية وتحويلات غير مواكبة للتطورات، نتيجة لنقص البنوك والخدمات المالية، بالإضافة الى عدم طرق سهلة لتطبيق وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلية للسياح، كذلك المشكل راجع الى القوانين الجامدة التي لا تسمح في الغالب بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو لإيفاد السياح الى الخارج، هذا دون التطرق الى معضلة تعارض طريقة تمويل الاستثمار مع طبيعة النشاطات السياحية

و. غياب الأمن الصحي والغذائي، انتشار الاضطرابات، وعدم الاستقرار، اختطاف السياح: وهذه كلها أمور تعيشها السياحة في الدول النامية، لذلك فإن مشكلة غياب الأمن تعتبر المؤشر الأول الدال على عدم إقبال السياح على منطقة من المناطق، بحيث تعتبر متغيرا حاسما في ترتيب الدول في مؤشرات السياحة العالمية

. ضعف تسويق الوجهة السياحية الجزائرية، وهذا لضعف الاتصال الداخلي والخارجي وضعف التعاون بين مختلف القطاعات والشركات في قطاع السياحة، ويكفي للتدليل على هذا الاختلاف تضارب اختصاصات وزارة السياحة مع العديد من الوزارات للموافقة على المشاريع السياحية مما يؤدي في الاخير الى عرقلة الاستثمارات السياحية الداخلية والخارجية

. غياب التسويق الاعلامي في الصالونات والمعارض الدولية حول التسويق السياحي، بحيث تبقى معظم الفضاءات الإشهارية المخصصة لمؤسسات ووكالات السفر والسياحة الجزائرية فارغة.

المحور الثالث: أليات التنمية السياحية المستدامة وآفاق الاستثمار لدعم وترقية الاقتصاد الجزائري

لقد اخترنا جملة من الاليات الفعالة التي يمكن من خلالها تنمية السياحة الجزائرية بغية دعم وترقية اقتصادها الأخضر، وهذه الاليات هي: الحكومة الإلكترونية، الثقافة السياحية، التسويق السياحي الإلكتروني، تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص في الاستثمار بقطاع السياحة.

أولا: دور الحكومة الإلكترونية في التنمية السياحية المستدامة

تعرف الحكومة الإلكترونية بأنها: قدرة القطاعات الحكومية على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطن وقطاعات الأعمال بسرعة ودقة عاليتين، وباقل كلفة ممكنة مع ضمان السرية وامن المعلومات المتداولة في أي وقت ومكان.²²

يتجلى دور الحكومة الالكترونية فيما يلي:²³

- تحقيق السرعة وتعزيز الشفافية والمحاسبة، وكفاءة وفعالية عمليات (وظائف) الادارات الحكومية بما فيها المؤسسات العمومية السياحية، مما يساهم ذلك في توفير تكلفة الأعمال وتقديم الخدمات العمومية بجودة عالية.

- تعمل على تقديم الخدمات العمومية للأفراد بطريقة مرضية عن طريق تبسيط الأعمال الخدمية المتاحة على وسائل الاتصال، ويجب أن يوفر تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية عائدات ملموسة، من خلال خفض التكلفة ورفع الكفاءة والإنتاجية أي تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

- سد الفجوة الرقمية في المجتمع بالاستثمار في تكنولوجيا الاعلام والاتصال، اي خلق مجتمع المعرفة، لتوصيل الخدمات العمومية المطلوبة للمواطنين ومؤسسات الاعمال في اي وقت ومكان.

- اعادة هندسة الادارة العامة (الوظائف، الوسائل، الاساليب) لدعم التنمية والتطوير والإصلاح الاداري والاقتصادي.

- الاهتمام بعملية التدريب بشكل مستمر، لدعم التطوير والابتكار والإبداع في الدولة لكسب الميزة التنافسية وضمان القدرة على المنافسة والاستمرارية في ظل عالم سريع التغير والتطور.

ثانيا: أهمية الثقافة السياحية كمدخل لتحقيق التنمية السياحية المستدامة

تعريف الثقافة السياحية: هي اكتساب المواطن قدر كبير من المعارف والمهارات والقيم السياحية الرشيدة، بالإضافة الى اكتسابه القدرة الكافية لممارسة العمليات الادارية (التخطيط، التنظيم، التنفيذ...) بشكل سليم وفعال وكذا التعامل مع المؤسسات والأماكن السياحية والسياح. كما تعرف بأنها امتلاك الفرد لمعلومات سياحية كافية عن البيئة التي يعيش فيها، مما يساهم ذلك في دفع وتيرة التنمية السياحية.²⁴ وكذلك إعطاء صورة متحضرة عن المواطن الجزائري، وحسن الاستقبال ورحابة الصدر، حتى يعود السياح العام القادم.

ولهذا تظهر أهمية الثقافة السياحية للتنمية السياحية في الآتي:²⁵

- فهم وتنمية التراث: يعتبر التراث الذاكرة التاريخية لأي دولة، وبالتالي لا بد منها تنميته وتطويره، من خلال تعريف المجتمع به وبمدى أهميته، وكيفية المحافظة عليه واستغلاله بشكل افضل.

- عالمية الثقافة السياحية: بعد أن أصبحت الحدود السياسية لأي دولة مخترقة بسبب العولمة، اصبحت الثقافة السياحية تقدم للفرد معلومات ومهارات مختلفة محلية ودولية.

- احتياج المجتمع للتغيير: ويستطيع المجتمع تحقيق ذلك عن طريق اكتسابه للثقافة السياحية، لأن التغيير الاجتماعي يصاحبه التغيير الثقافي والاقتصادي.

-الدور التنموي للثقافة السياحية: فالثقافة السياحية تعمل على تطوير وخلق قيم جديدة، تتماشى مع بيئة الفرد الحالية، مما يحسن من المستوى المعيشي للفرد.

-ا لثقافة السياحية نشاط اجتماعي: تتحقق التنمية السياحية بمشاركة فعالة لأفراد المجتمع في إعداد و تنفيذ خطط التنمية السياحية، والمؤسسات المناط بها تعزيز الثقافة السياحية هي:²⁶

-المؤسسات التربوية: من خلال المنهاج او المقرر التربوي، بحيث يدرج فيه دروس متعلقة بتنمية الثقافة السياحية للموطن، وفي مختلف المؤسسات التعليمية كمؤسسات التربية والتعليم والجامعات. الأسرة: للأسرة دور كبير وفعال في خلق الحس الثقافي السياحي للفرد، لأنها أداة اساسية من ادوات التنشئة الاجتماعية، من خلال تربيته الاطفال والشباب على اخلاق و سلوكات حسنة وراقية، من ضمنها تلك المتعلقة بالجانب السياحي كحسن معاملة السياح والمحافظة على الأماكن والمعالم الاثرية السياحية.

-وسائل الإعلام: على سبيل المثال لا الحصر يتمثل دور وسائل الاعلام خلق الثقافة السياحية في تكتيف البرامج التلفزيونية المتعلقة بالتعريف بالمعالم السياحية للوطن والحضارات المتعاقبة عليه والمحافظة عليها، بالإضافة الى تشجيعهم على الاشتغال بقطاع السياحة.

ثالثا: دور التسويق السياحي الالكتروني في تحقيق التنمية السياحية (السياحة الالكترونية)

هو عرض أو تسويق خدمة أو برنامج سياحي عبر شبكة الإنترنت، بحيث يعد التسويق السياحي الالكتروني العملية الأكثر فعالية في تحقيق اهداف السياحة بأقل التكاليف من الأساليب والوسائل التقليدية مثل المقروءة والسمعية والبصرية. كما يساهم في تنمية السياحة من خلال الفوائد يحققها لها عبر شبكة الانترنت وهي كالتالي: الاعلانات والدعايات السياحية عبر الانترنت دائمة وغير مكلفة وسهلة وأسرع انتشار بين الناس والمؤسسات والدول، وهي أيضا متاحة للجميع في أي وقت ومن أي مكان.²⁷ والذي يعد عاملا أساسيا لتحقيق التنمية السياحية

و على العموم يتمثل دور التسويق السياحي الالكتروني فيما يلي:²⁸

-تعزيز وضع السياحة وزيادة حجمها وصادراتها، مما يساهم في زيادة عدد السياح وكمية العملة الاجنبية.

-تحسين الهياكل التنظيمية والتسويق لتصبح الدولة وجهة سياحية تنافسية في السوق العالمية.
-تطوير وسائل وأساليب ومهارات التسويقية للترويج السياحي تتجاوب بشكل سريع وكفاء مع احتياجات العملاء.

-تعظيم مساهمة القطاع السياحي في القطاع الاقتصادي من خلال جعل الدولة كوجهة سياحية كبيرة وعالمية.

-دعم المناطق والمعالم الطبيعية والتراث التاريخي والثقافي والمعمار للبلد.

-تحسين قدرة تحديد وتوجيه المنتجات التسويقية والتجارب السياحية.

-تحديد أولويات التسويق والترويج السياحي في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية وجعل الأولوية لجذب السياح.

-تعظيم استخدام الموارد المالية وغيرها بهدف أن تصبح الدولة قبلة ومقصدا سياحيا تنافسيا.

-حشد الامكانيات التي يمتلكها القطاعين العام والخاص بهدف تطوير السياحة وتسويقها والترويج لها.

رابعاً: تشجيع الشراكة والاستثمار العموميين مع القطاع الخاص في قطاع السياحة

يعتبر الاستثمار السياحي جزءاً هاماً من الاستثمارات الاجمالية للدولة، وذلك من خلال تخصيص رؤوس الاموال لتمويل مشاريع القطاع السياحي. بحيث يساهم ذلك في دفع عجلة التنمية السياحية بالجزائر بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة، بالإضافة الى ما ينتج عن ذلك من رفع للنمو الاقتصادي في مجال السياحة بشكل مستدام وكبديل فعال عن الاقتصاد الريعي، مما يحقق ذلك ايرادات كبيرة للخزينة العمومية.²⁹

تتمثل الشراكة مع القطاع الخاص في اطار التعاقد (عقود الامتياز) في عملية الاستثمار بقطاع السياحة في النشاطات التالية: الخدمات المرتبطة بالتسويق للأسفار، أعمال مرتبطة بالانتفاع واستعمال المنشآت السياحية، انشاء مقاولات القطاع الخاص للبنى التحتية الخاصة بقطاع السياحة، وكذا المشاريع المرتبطة به في القطاعات الأخرى، مثل بناء البنوك والوكالات السياحية والفنادق والحضائر وشق الطرقات، وتوفير أو استحداث مصلحة الأمن السياحي... الخ. كما هو موجود في مصر والمغرب وتونس وغيرها في جهاز شرطة السياحة.

كذلك لا يجب ان نهمل مجموعة النشاطات المتمثلة فيما يلي:³⁰

- الخدمات المرتبطة بالتسويق للأسفار

تتولى هذه الخدمات وكالات الأسفار، بحيث اعتبر قانون الاستثمار الجزائري كل مؤسسة او شركة تجارية تزاوّل بصفة دائمة نشاطا سياحيا يتمثل في بيع مباشر أو غير مباشر لرحلات وحجز إقامات فردية أو جماعية وكل أنواع الخدمات المرتبطة بها...
. أعمال مرتبطة بالانتفاع واستعمال المنشآت السياحية

تتمثل هذه المنشآت السياحية في الفنادق، المطاعم السياحية التقليدية والعصرية، الأماكن الترفيهية، فقد اعتبر القانون الجزائري المؤسسات الفندقية أكثر أهمية وأنها كل مؤسسة تمارس نشاطا فندقيا، ويقصد بها كل الخدمات السياحية الفندقية التي تقدمها هياكل أساسية للزبائن المحليين والأجانب، مثل توفير الإيواء والخدمات المرتبطة به، لكن ما يجب التنويه به أنّ الهياكل لوحدها لا تعني وجود سياحة قوية وجادة، ولذلك يجب أن تكون الى جانبها كوادِر وكفاءات بشرية مؤهلة على تسيير مثل هذه المرافق الحيوية، ولعل هذا ما تعاني منه السياحة في الجزائر والعديد من دول العامل الثالث.

الخاتمة

مما سبق طرحه وتحليله في هذه الورقة البحثية، نستطيع القول بأن الجزائر من الدول القليلة في العالم التي تزخر بمقومات سياحية هائلة، تمكنها من تحقيق تنمية سياحية مستدامة وذات جودة عالية وفي زمن قياسي قصير، والتي من خلالها ستساهم في دعم وتقوية الاقتصاد الوطني الجزائري، وبغية دفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة نحو الافضل، لكن لن يتأتى هذا إلا بعد علاجها لمجمل المشاكل التي تعيق تنمية قطاع السياحة، والحد من مظاهر الفساد المختلفة، واستخدام الأليات المناسبة والفعالة لا سيما العصرية منها، والتي تساعد على تنمية وتطوير هذا القطاع ليستطيع مواكبة بيئة العولمة وتكنولوجيا الاعلام والاتصال في ظل ما يعرف بمجتمع المعرفة والاقتصاد الرقمي المتسارع، بحيث يكتسب القدرة على منافسة الدول المتقدمة في الاستثمار السياحي وضمان استمراريته من خلال إغراء وجلب أكبر عدد من السياح المحليين والأجانب لإنعاش الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل توجه الحكومة الجزائرية للاهتمام بها في السنوات الأخيرة، لأنها ترى فيها البديل الحقيقي والفعال للخروج من أزمتها الاقتصادية والمالية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، بالإضافة

الى اقتداءها بالتجارب السياحية العربية مثل تونس والمغرب ومصر، فالبتترول كما هو معلوم ليس بثروة حقيقية فهو ثروة زائلة ، وما يبقى حقيقة هو جهد الانسان، والسياحة لا تبنى إلا بجهد الانسان. ورغم كل هذه المعوقات التي يعاني منها قطاع السياحة في الجزائر، إلا أنه يمكن للحكومة المركزية وبمساعدة من الإدارات اللامركزية أن تعالج تلك النقائص من خلال اتخاذ اجراءات وتدابير رشيدة لترقية هذا القطاع وتعزيز التنمية السياحية المستدامة، كما يمكن لها الاستفادة من التجارب السياحية الناجحة في بعض الدول العربية الشقيقة، لاسيما في مجال تفعيل خدمات الحكومة الالكترونية على قطاع السياحة وكذا حشد آليات: (الثقافة السياحية، التسويق السياحي الإلكتروني، الاستثمار السياحي)، لأنها الميكانيزمات المناسبة لعصرنة وترقية هذا القطاع بما يكفل للدولة الرفع من مداخيل السياحة في الخزينة العمومية وكبديل حقيقي عن مداخيل الربيع (البتترول والغاز)، لأنه حاليا لا تتعدى مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام الجزائري إلا بنسبة 4 % (31) عكس فرنسا مثلا التي لا تمتلك حتى نصف امكانيات الجزائر تحوز في معيار الجذب السياحي على المرتبة الاولى عالميا بأكثر من 89 مليون سائح حسب احصائيات 2018، ولهذا فإنّ علاج تلك المعوقات بموضوعية سيساهم في المدى المتوسط أو المنظور في الرفع من حجم النمو الاقتصادي ودفع وتيرة التنمية الاقتصادية بغية دعم الاقتصاد الوطني، باعتبار أن الجزائر تمر بأزمة مالية نتيجة انهيار أسعار النفط وما خلفته من تداعيات على مسار التنمية الشاملة والمستدامة.

الهوامش

- 1 - دراجي رابحي وخالد كواش، "قطاع السياحة الجزائر-واقعه وافاقه- قراءة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي، مج 02، عدد 24، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، نوفمبر 2015، ص03.
- 2- محمد العطا عمر، صناعة السياحة واهميتها الاقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ندوة علمية حول اثرالاعمال الارهابية على السياحة، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، دمشق، سوريا، يوم: 2010/07/06، ص08.
- 3- المرجع نفسه، ص08، 09.

- 4 - يوسف بومدين وكريمة جحنين، "الاستراتيجية التسويقية ودورها في ترقية الخدمات السياحية"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي، مج 01، عدد 26، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، مارس 2016، ص144.
- 5 - حسان برزوان، "التنمية السياحية المستدامة"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي، مج 01، عدد 27، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، اوت 2016، ص28.
- 6- المرجع نفسه، ص28.
- 7 - صالح بزة، "مساهمة المجتمع المحلي في التنمية السياحية المستدامة بالجزائر-دراسة استطلاعية بولاية المسيلة-"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي، مج 01، عدد 27، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، اوت 2016، ص43.
- 8 - دراجي رابحي وخالد كواش، مرجع سبق ذكره، ص04-06.
- 9 - محمد معمري، السعدية قارف، "دور اقتصاديات النقل والسياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة افاق للعلوم، العدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر، 2016، ص ص254، 255.
- 10 - حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر-، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2012، ص142.
- 11- دراجي رابحي وخالد - محمد معمري، السعدية قارف، مرجع سبق ذكره، ص ص253، 254.
- 12 كواش، مرجع سبق ذكره، ص ص16، 17.
- 13 -محمد وزاني، السياحة المستدامة: واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر ((دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة-حمام ربي-))، رسالة ماجستير في تخصص تسويق الخدمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2011، ص184.
- 14 - دراجي رابحي وخالد كواش، مرجع سبق ذكره، ص17.
- 15 - صالح بزة، مرجع سبق ذكره، ص43.

- 16 - المختارية حري وبن علي بلعزوز، "ترقية قطاع السياحة كبديل استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر-واقع وافاق-"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي، مج 01، عدد 26، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، مارس 2016، ص 277.
- 17 - صالح بزة، مرجع سبق ذكره، ص 46.
- 18 - المختارية حري وبن علي بلعزوز، مرجع سبق ذكره، ص 277.
- 19 - صالح بزة، مرجع سبق ذكره، ص 46.
- 20 - المختارية حري وبن علي بلعزوز، مرجع سبق ذكره، ص 278.
- 21 - نسيبة سماعيني، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في ادارة الاعمال، تخصص: استراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، ص 117-120.
- . وكذلك ياسين حفصي بونبعو، إمكانيات ومعوقات القطاع السياحي في الجزائر واليات ترقيته لتنمية الاقتصاد الوطني دراسة تحليلية للفترة (2008 . 2016)، مجلة العلوم الانسانية، العدد 6، ديسمبر 2016، جامعة أم البواقي، ص 218.
- 22 - السعيد سحارة، " الحكومة الالكترونية بين الواقع والافاق"، مجلة القانون والاعمال، مختبر البحث: قانون الاعمال، جامعة الحسن الاول، "في الموقع الالكتروني": <http://www.droitentreprise.com>
- 23 - المرجع نفسه.
- 24 - سعاد قاسم، "الثقافة السياحية ودورها في تفعيل الاستراتيجية السياحية"، مجلة افاق للعلوم، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر، 2016، ص 397.
- 25 - المرجع نفسه، ص 397.
- 26 - سعاد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 398، 399.
- 27 - عامر عيساني وعيسى بوراوي، "التسويق الالكتروني كألية لتفعيل ترقية خدمات المؤسسات السياحية"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي، مج 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، افريل 2014، ص 09، 10.
- 28 - المرجع نفسه، ص 10، 11.

- 29 - كريم كريمة، "الاستثمار السياحي وتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة العلوم القانونية والادارية، عدد 11، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2015، ص51.
- 30 - المرجع نفسه، ص ص52.54.
31. رفيق بودربالة، مرجع سبق ذكره، ص 276.
-